متأثرة بموجة البيع العشوائية المستمرة منذ فترة طويلة

«بيان للاستثمار»: 1.12 مليار دينار.. خسائر القيمة الرأسمالية لسوق الأوراق المالية خلال أسبوع

قالت شركة (بيان للاستثمار) أن سوق الكويت للأوراق المالية خسر ما يقرب من 1.12 مليار دينار كويتي من قيمته الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي فقط، لتصل إلى 23.54 مليار دينار، وبذلك بلغت خسائر القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجديد إلى ما يقارب الـ1.7 مليار دينار، أي بنسبة تراجع بلغت 6.83 في المئة. هذا وقد اجتمعت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية على إنهاء تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء، متأثرة بموجة البيع العشوائية المستمرة في السوق منذ فترة طويلة نتيجة استمرار سيطرة الكثير من العوامل السلبية المحيطة بالسوق على الحالة المعنوية للمستثمرين فيه، خاصة في ظل مواصلة تراجع أسعار النفط ووصولها لمستويات متدنية جداً، وانعكاس هذا الأمر على الاقتصاد المحلي الذي يواجه تحديات كبيرة جراء ذلك.

ومما لا شك فيه أن تأثر الاقتصاد المحلي بالهبوط المتواصل لأسعار النفط يعد أمر طبيعي في ظل اعتماد الدولة المفرط على إيرادات النفط منذ سنوات عديدة، فاقتصادنا الوطني اقتصاد ريعي، وهو الذي يعتمد ويُبنى على مصدر دخل شبه وحيد غالباً ما يكون مصدر طبيعي لا يتطلب بذل أي جهد فكري أو مادي، إذ أن هذا النوع من الاقتصاد يؤدي حتماً إلى ضعف الدولة وعدم قدرتها على التصدي للتحديات والعوائق التي قد تواجهها إذا ما تعرض هذا المصدر إلى أي نوع من أنواع الأزمات، وهو ما نراه في الكويت حالياً، حيث تواجه الميزانية العامة للدولة عجزاً كبيراً نتيجة تراجع إيرادات النفط، لاسيما مع اقتراب وصول سعر برميل النفط الكويتي إلى حولي 20 دولار للبرميل، والجدير بالذكر أن اعتماد الكويت المفرط على النفط دون توظيف عوائده بالشكل الأمثل قد أدى بالنهاية إلى تخلف الاقتصاد الوطني بشكل لا تخطئه العين، وذلك بالمقارنة مع أشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي، فالكويت كانت قد احتلت مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي في الماضي القريب، وخاصة في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، إذ كانت بوابة تجارية هامة لدول الخليج العربي وازدهر اقتصادها بشكل واضح بفضل موقعها الجغرافي المتميز وقطاعها الخاص القوي الذي كان يقود قاطرة التنمية في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي ساهم في تمكين الكويت من لعب دور هام في التجارة الإقليمية؛ إلا أن سوء استغلال عوائد النفط وهيمنة الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية وعدم تنفيذ برامج تنموية تفيد الاقتصاد بالإضافة إلى تجاهل القطاع الخاص، كل ذلك قد أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الوطني وتخلفه عن اللحاق بركب التنمية التي سبقتها إليها بعض الدول المجاورة.

من جهة أخرى، يأتي تراجع سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي بالتزامن مع الخسائر التي منيت بها معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت جميعها خسائر متباينة مع نهاية الأسبوع باستثناء بورصة البحرين التي تمكن مؤشرها من تحقيق مكاسب بسيطة بلغت نسبتها 0.16 في المئة؛ فيما تصدرت بورصة قطر الأسواق الخاسرة بعد أن سجل مؤشرها تراجعاً نسبته 6.84 في المئة، وتبعتها السوق المالية السعودية في المرتبة الثانية بعد خسارة مؤشرها بنسبة بلغت 6.22 في المئة، في حين شغل سوق دبي المالي المرتبة الثالثة لجهة الخسائر بعد أن سجل مؤشره خسارة اسبوعية نسبتها 5.09 في المئة، ثم سوقي مسقط للأوراق المالية وأبو ظبي للأوراق المالية في المرتبة الرابعة والثالثة، حيث سجل مؤشريهما تراجعاً اسبوعياً بنسبة بلغت 4.71 في المئة و4.57 في المئة على التوالي. أما سوق الكويت للأوراق المالية فكان هو الأقل خسارة في الأسبوع الماضي، حيث سجل مؤشره السعري تراجعاً نسبته 3.82 في المئة. وفيما يلي جدول يبين أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي:

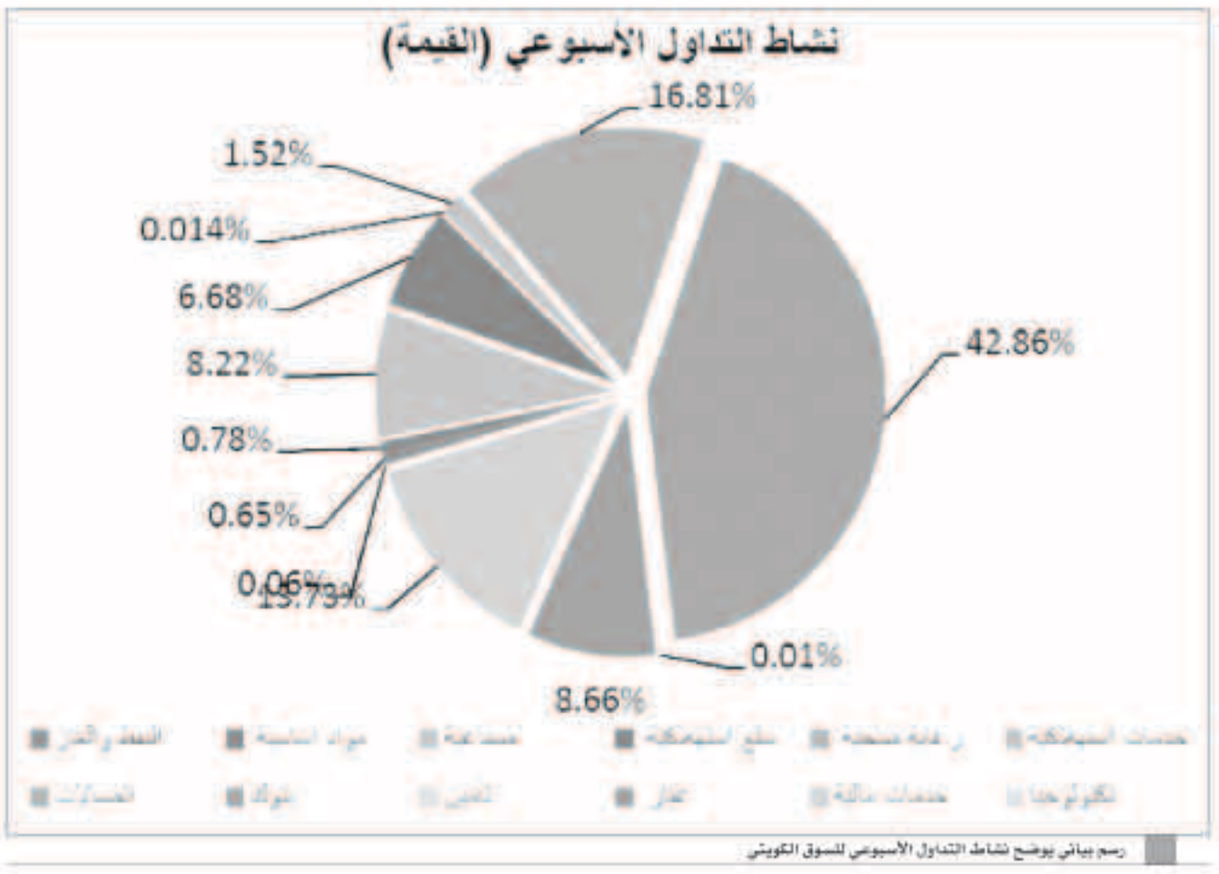

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي للسوق الكويتي

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد أنهى تعاملات الأسبوع متكبداً خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة، وخاصة مؤشر كويت 15 الذي انخفض بشكل لافت مواصلاً بذلك هبوطه لمستويات متدنية جداً، حيث وصل مع نهاية الأسبوع السابق إلى أدنى مستوى له على الإطلاق منذ انطلاقه في مايو 2012. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل موجة البيع العنيفة التي تعرض لها على إثر استمرار تفاعل المستثمرون مع العوامل السلبية المحيطة، خاصة فيما يخص مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل الانخفاض المتواصل لأسعار النفط، وتأثير ذلك على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. هذا وتأتي خسائر السوق الكويتي بالتزامن مع استمرار حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الكثير من المتداولين حالياً، انتظاراً لما ستسفر عنه البيانات المالية للشركات المدرجة عن العام المالي 2015.

من جهة أخرى أدى تراجع أسعار العديد من الأسهم خلال تداولات الأسبوع الماضي إلى خسارة القيمة الرأسمالية للسوق ما يقرب من 1.12 مليار دينار كويتي، لتصل إلى 23.54 مليار دينار كويتي، بالمقارنة مع 24.66 مليار دينار كويتي مع نهاية الأسبوع قبل الماضي.

هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع مسجلاً خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، وذلك نتيجة الضغوط البيعية القوية التي شهدتها الكثير من الأسهم المدرجة، لاسيما القيادية منها والثقيلة، فضلاً عن عمليات التصريف التي تشهدها بعض الأسهم الصغيرة هذه الفترة. فيما واصل السوق في الجلستين التاليتين تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة، وسط تراجع مستويات السيولة المتدفقة إلى السوق بشكل بارز، خاصة في جلسة يوم الثلاثاء التي وصلت نسبة تراجع قيمة التداول فيها إلى أكثر من 35 في المئة، لتصل إلى 13.75 مليون دينار كويتي.

أما في جلسة منتصف يوم الأربعاء، فقد تمكن السوق من تحقيق تماسكاً نسبياً مقارنة مع الجلسات السابقة، حيث استطاع مؤشره الوزني أن يحقق نمواً طفيفاً بنهاية الجلسة بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية، في حين لم يفلح المؤشرين السعري وكويت 15 في تحقيق الارتفاع، وواصلا تسجيل الخسائر وإن بشكل محدود، وقد جاء ذلك وسط نمو قيمة التداول بما يقرب من 40 في المئة. هذا وقد عاد السوق في الجلسة الأخيرة من الأسبوع إلى تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة على إثر عمليات البيع العشوائية التي قام بتنفيذها الكثير من المتداولون في السوق، وتركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، وذلك وسط نمو واضح لقيمة التداول.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,265.94 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.82 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 4.48 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 355.39 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 828.38 نقطة، بانخفاض نسبته 5.48 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 25.15 في المئة ليصل إلى 13.90 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 17.55 في المئة، ليبلغ 87.29 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع التكنولوجيا، حيث حقق مؤشره ارتفاعاً نسبته 0.06 في المئة، وذلك بعد أن أغلق عند مستوى 832.18 نقطة. هذا وقد تصدر قطاع العقار القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 5.84 في المئة، مغلقاً عند مستوى 855.87 نقطة، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 5.50 في المئة، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 838.36 نقطة، في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 974.40 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 4.34 في المئة، أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الرعاية الصحية، إذ أقفل مؤشره عند مستوى 915.28 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.47 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 157.25 مليون سهم تقريباً، شكلت 36.03 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 111.60 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 25.57 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.27 في المئة بعد أن وصل إلى 75.39 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 42.86 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 29.77 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.81 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 11.68 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 9.54 مليون د.ك.، شكلت حوالي 13.73 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

النفط يتهاوى مع تراجع منصات الحفر لأدنى مستوى في 6 سنوات

تراجعت أسعار النفط في تعاملات جلسة يوم الجمعة بنسب قياسية، رغم تراجع منصات الحفر الأمريكي لأدنى مستوى في 6 سنوات.

وقالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية، إن شركات الحفر النفطي أزالت منصة حفر واحدة في الاسبوع المنتهي في 15 يناير ليصل عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل إلى 515 وهو اقل عدد للمنصات منذ ابريل 2010 .

وبحسب بيان الشركة يأتي تراجع عدد منصات الحفر بمقدار 851 عن عدد منصات الحفر التي كانت قيد التشغيل في نفس الاسبوع قبل عام والبالغ 1366.

ويمثل التراجع تباطؤا في وتيرة التخفيضات مع تقليل شركات الحفر عدد الحفارات بواقع 18 اسبوعيا في المتوسط في 2015 الذي شهد إزالة 963 منصة حفر.

ورغم تقليل عدد حفرات النفط في امريكا، وتوقع الولايات المتحدة بتراجع إنتاجها خلال العام الحالي، وفقا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلا ان النفط تجاهل تلك البيانات وتراجع لأدنى مستوى له منذ اكتوبر 2013، وهبط دون مستوى الـ30 دولار.

وتراجع نفط برنت امس بنسبة 5.51 في المئة، ما يعادل 1.7 دولار، ووصل لمستوى 19.18 دولار للبرميل، وهو ادنى مستوى للبرميل منذ اكتوبر 2013.

وتراجعت عقود النفط الخام بنسبة 4.9 في المئة، ووصلت لمستوى 29.66 دولار للبرميل، في حدود الساعة 9:05 مساءا بتوقيت جرينتش.

وتراجعت كذلك اسعار سلة خامات منظمة الدول المصدرة للنفط « أوبك » إلى 25 دولارا للبرميل.

«آيرينا»: زيادة حصة الطاقة المتجددة يرفع الناتج المحلي العالمي

قالت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، في تقرير «فوائد الطاقة المتجددة: قياس الجوانب الاقتصادية»، الذي أصدرته خلال الاجتماع السادس لجمعيتها العمومية، إن رفع حصة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة العالمي إلى 36 في المئة بحلول عام 2030 سيسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتجاوز 1.1 في المئة أي 1.3 تريليون دولار أمريكي.

ويقدم التقرير، أول تقييم عالمي للآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن نشر هذه الطاقة.. كما يحدد بشكل خاص الفوائد التي ستلمر عنها خطة مضاعفة الحصة العالمية من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 مقارنة مع المعدلات المسجلة في عام 2010.

وقال عدنان أمين مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ان اتفاقية باريس الأخيرة شكلت حافزا قويا للبلدان المشاركة حتى تنتقل من مرحلة وضع السياسات إلى حيز التطبيق ولكي تعمل بسرعة على تحرير قطاع الطاقة من الانبعاثات الكربونية.

وأشار أمين إلى أن تقريرا يقدم دليلا مقنعا على ان تحقيق التطور اللازم في القطاع لن يلمر عن الحد من ظاهرة تغير المناخ فحسب وإنما سيسهم أيضا في إنعاش الاقتصاد وتعزيز رفاه البشرية وتوفير المزيد من فرص العمل عالميا.

وعلاوة على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2030 بواقع 1.3 تريليون دولار أمريكي – وهو ما يفوق الناتج المحلي الإجمالي الحالي لاقتصادات تشيلي وجنوب افريقيا وسويسرا مجتمعة – يحلل التقرير كذلك الآثار المترتبة على ناتج كل بلد.

ومن المتوقع، بحسب التقرير أن تحقق اليابان أكبر أثر إيجابي لناتجها المحلي الإجمالي – 2.3 في المئة – فيما تشهد كل من استراليا والبرازيل والمانيا والمكسيك وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية نمو هذا الناتج بنسبة تتجاوز 1 في المئة.

وسيطرا تحسن جيد على مستوى الرفاه البشري أكبر منه على الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 3 – 4 اضعاف في ضوء تحسن الرفاهية العالمية بنسبة 3.7 في المئة.. كما انه من المتوقع ان يرتفع عدد الوظائف المتوفرة في قطاع الطاقة المتجددة من 9.2 مليون وظيفة اليوم إلى أكثر من 24 مليون بحلول عام 2030 .

من ناحية أخرى فإن السعي لتعزيز مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي سيلمر كذلك عن تحقيق نقلة نوعية في انماط التجارة باعتبار ان ذلك سيخفض الواردات العالمية للفحم إلى اقل من النصف ويقلل من واردات النفط والغاز وهو ما سيعود بالمنفعة على كبار المستوردين مثل اليابان والهند وكوريا ودول الاتحاد الأوروبي.

وقال عدنان امين « لم يعد الحد من تغير المناخ غير نشر حلول الطاقة المتجددة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مسالة خيارات أو معادلة.. ونظرا لتنامي اعمال قطاع الطاقة المتجددة فإن الاستثمار في احد الجانبين هو استثمار في الاثنين معا وهذا هو المعنى الحقيقي للعلاقة ذات المنفعة المتبادلة».

الشركة تساهم في توفر كل التسهيلات للمهرجان

خورشيد : الخطوط الكويتية تساهم بعروض متميزة لإنجاح «هلا فبراير»

■ الصقعبي: اللجنة العليا انتهت من التنسيق مع وزارات الدولة لإطلاق المهرجان

■ الأيوب: سعداء بشراكتنا مع منظمي أكبر حدث احتفالي سنوي على مستوى الدولة

وليد الصقعبي

انتهت اللجنة العليا لمهرجان هلا فبراير 2016من كل الترتيبات والإجراءات التنسيقية مع العديد من الوزارات والهيئات الحكومية استعدادا لانطلاق مهرجان هلا فبراير 2016 مع ooredoo في دورته السابعة عشرة.

وقال عضو اللجنة العليا ورئيس اللجنة الإعلامية لمهرجان هلا فبراير 2016 وليد محمد الصقعبي ان اللجنة العليا عقدت عدة اجتماعات خلال الفترة السابقة مع جهات ومؤسسات حكومية لوضع الرؤية النهائية لتدشين فعاليات المهرجان وفي مقدمتها كرنفال الافتتاح بالاضافة الى باقي الانشطة والتي ستكون نوعية وجديدة وستلبي طموحات المواطنين والمقيمين.

وأوضح الصقعبي ان اللجنة العليا للمهرجان تسعى من خلال تحضيراتها من إضفاء اجواء من البهجة والمرح في الكويت باعتبار ان المهرجان في دورته السابعة عشر لم يعد مهرجان الكويتيين فحسب، بل أصبح يستقطب مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لأنه مهرجان الأسرة الخليجية والجميع ينتظره للفرح وتقوية أواصر المجتمع الواحد

وكشف الصقعبي عن أن المهرجان يكشف عن الصورة الجميلة للكويت أمام أهلها وضيوف البلاد خلال فترة المهرجان بالإضافة الى تأكيد المعاني الوطنية وتطبيقها على أرض الواقع من خلال تنظيم العديد من الفعاليات التي تؤكد على اللحمة الوطنية ووضع الكويت على الخريطة السياحية الترفيهية والتسويقية عبر تسويق اسم الكويت سياحيا خارج البلاد، مشيرا الى أن اللجنة العليا المنظمة للمهرجان تعمل على مدار الساعة من أجل تفعيل ذلك من خلال برنامج متكامل سيجذب جميع أفراد الأسرة.

وأضاف أن مهرجان هلا فبراير 2016 تحول الى احتفالية اجتماعية وثقافية ورياضية بما يحمله من محفزات كثيرة تصب في تدعيم كافة نواحي الفنون والثقافة .

من جانبه قال المدير الإقليمي للخطوط الجوية الكويتية ناصرخورشيد ان طيران الكويتية يحرص دائما على إنجاح مهرجان هلا فبراير منذ انطلاقه في أواخر التسعينات وذلك في إطار مسئوليتها الاجتماعية لاسيما وأنها وضعت على عاتقها المساهمة في تطبيق رؤية صاحب السمو امير البلاد المفدى لجعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا.

وأضاف خورشيد ان الخطوط الجوية الكويتية ستساهم في إنجاح المهرجان من خلال توفير أسعار تشجيعية لتذاكر السفر وكذلك الفنادق خلال فترة المهرجان بالإضافة الى توفير خدمة وإصدار تذاكر دخول الحفلات الغنائية وذلك للخليجيين ، مشيرا الى أن هذه التسهيلات ستساهم في ارتفاع عدد زوار الكويت خلال فترة المهرجان.

وأوضح خورشيد ان الخطوط الجوية الكويتية ستساهم في تقديم تلك الخدمات لضيوف الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة المهرجان عبر مكاتبها المنتشرة في دول الخليج بداية من مكاتبها المنتشرة في المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض وجدة والمدينة المنورة بالإضافة الى مكاتبها في الإمارات وعمان وقطر ومملكة البحرين .

وأشار خورشيد إلى ان مهرجان هلا فبراير يجسد مزيج من الثقافة والسياحة والترفيه وهو الأمر الذي يشجع العديد من مكاتب السفر والمؤسسات المتخصصة بالسياحة بالاهتمام في المشاركة المتميزة في فعاليات المهرجان ، متمنيا نجاح المهرجان خاصة في ظل وجود مناسبة عزيزة وهي مرور عشرة سنوات على تولي حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى مقاليد الحكم وكذلك مرور 55 عاما على استقلال الكويت و25 عاما على التحرير من الغدوان الغاشم .

من جانبها أعلنت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة Ooredoo العالمية للإتصالات، عن شراكتها في مهرجان هلا فبراير لهذا العام، الذي يعد أهم المهرجانات الوطنية على مستوى الكويت، ويستقطب جميع الفئات العمرية من المواطنين والمقيمين على حد سواء.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، أكد مدير إدارة الإتصال المؤسسي لدى شركة Ooredoo الكويت، مجبل الأيوب بالقول «نحن سعداء بشراكتنا مع منظمي أكبر حدث احتفالي سنوي على مستوى الدولة نشارك فيه جميع أبناء الكويت فرحتهم. مما لا شك فيه أن مهرجان هلا فبراير يعد أحد أهم الفعاليات السنوية التي تجتذب المواطنين والمقيمين في دولة الكويت وتمنحهم فرصة الإستمتاع بالعديد من الأنشطة التي تتنوع بين الوطنية والثقافية والفنية والدينية والترفيهية.»

وأضاف الأيوب: «نحن فخورون بمشاركة أهل الكويت فرحة الأعياد الوطنية والإحتفال بذكرى إستقلالها وتحريرها، وسعداء بالتواصل مع المجتمع من خلال انشطة وأمسيات ينتظرونها كل عام. سوف نتمكن من خلال تلك الفعاليات من التواصل مع عملائنا الكرام من خلال أجنحة خاصة للشركة تعرض من خلالها أحدث منتجاتنا وعروضنا الحصرية التي نطرحها خصيصاً خلال فترة الإحتفالات الوطنية».

تبدأ فعاليات المهرجان بمخيم هلا فبراير، بمنطقة بنيدر طريق 258، الذي سيخصص من خلاله منطقة لدعم المشاريع الشبابية الصغيرة، ويقام على هامشه ندوات تربوية وثقافية ودينية، ومسابقات وألعاب ترفيهية للأطفال، كما تتضمن فعاليات المهرجان أمسيات شعرية، ودينية، وغنائية، وثقافية ستقام في صالة التزلج، وتقوم باستضافة جميع الفنانين المشاركين في تلك الأمسيات من خلال «استديو Ooredoo» وهو برنامج تلفزيوني سوف يعرض على شاشة تلفزيون الكويت، الى جانب برنامج «الو فبراير» الإذاعي.

وتقدم الشركة لضيوف دولة الكويت طيلة فترة المهرجان خطوط بنظام الدفع المسبق مجاناً وذلك في مطار الكويت الدولي ومطار سعد العبدالله، إضافة إلى منفذي السالمي والنويصيب.

ولعل من بين أهم الأنشطة التي ينتظرها الجماهير هي «كرنفال هلا فبراير»، والذي سيقام كعادته في شارع الخليج العربي بجانب أبراج الكويت، يتضمن مسيرة للعربات على أنغام الأغاني الوطنية، إلى جانب العديد من المسابقات والجوائز، وعرض للطيران الشراعي وغيرها من الفعاليات المصاحبة.

كما يضم المهرجان ماراثون لجميع الأعمار والفئات، سيقام على شارع الخليج العربي في المنطقة مابين أبراج الكويت وسوق شرق، فضلاً عن مسابقة جراقيتي في حب الكويت، وغيرها الكثير من الأنشطة مثل مسابقة قفز الحواجز، والتي ستقام في مركز الكويت للفروسية.

إلى جانب تلك الفعاليات، تقيم Ooredoo مسابقة لموظفيها تشجعهم من خلالها على إبتكار أفكار إبداعية خلاقة يهدونها للكويت الحبيبة بمناسبة الإحتفالات الوطنية، تخضع تلك الأفكار للجنة من الحكام وسينال صاحب الفكرة الفائزة جائزة خاصة قيمة من قبل الشركة.

تعكس رعاية شركة Ooredoo الكويت لمهرجان هلا فبراير إيمانها بمسئوليتها نحو المجتمع وأهمية المشاركة الفاعلة في المناسبات الوطنية والأنشطة التي تجذب أهل الكويت وتمنحهم المتعة والتسلية والفائدة.